**نـــــــــدوة**

**الدور الأكاديمي في متابعة اعمال المحكمة الخاصة بلبنان**

**كلمة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية**

**الدكتور كميل حبيب**

**19 أيار 2015**

**أيها الحضور الكريم**

أرحب بكم جميعاً، وزراء ونواب وأساتذة وطلاباً، الى هذه الندوة الفكرية التي تنظمها كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية في الجامعة اللبنانية، التي جاءت تحت عنوان: "**الدور الأكاديمي في متابعة اعمال المحكمة الخاصة بلبنان".**

لقد آن الآوان لأهل العلم ان يقولوا كلمتهم ويدلون بدلوهم فيما خصّ اعمال المحكمة بعيداً عن الاصطفافات العمودية التي تعصف بلبنان، الوطن والانسان. فمن على ضفاف آذار بمكوناته من ثمانية واربعة عشر، تطل عليكم كلية الحقوق في قراءة أكاديمية لأعمال المحكمة، خاصة وان هذه الاخيرة قد فتحت آفاقاً جديدة أمام الاساتذة والطلاب المهتمين بدراسة هذا المسار في مسيرة القضاء الدولي.

في 20 أيار 2007 أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً حمل الرقم 1757 بإنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بلبنان، ووفق الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة لمحاكمة المتهمين بالهجوم الارهابي الذي أودى

بحياة الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه في 14 شباط 2005. ومما لا شكّ فيه ان ذلك الانفجار الارهابي قد شكّل منعطفاً خطيراً في تاريخ لبنان الحديث. فهو مع فداحة الخسارة الوطنية رتّب ذلك الانفجار تداعيات جسيمة على الساحتين اللبنانية والعربية.

فكائناً ما كانت الجهة التي نفّذت ذلك العمل الارهابي الجبان في قلب بيروت فلا شك في انها نجحت في تسديد ضربة قاسية وموجعة للبنان في صميم سيادته الوطنية، وفي فعالية نظامه القضائي وصدقيته، وفي انكشاف ساحته الامنية، ما حدا بمجلس الامن، استناداً الى تقارير المحققين الدوليين، الى انشاء محكمة ذات طابع دولي خاص بلبنان ووضع نظامها الخاص، اذ لا سابقة لهذا النوع من المحاكم في القانون الدولي.

لقد حتم الموقف اصطفافات خطيرة في الداخل اللبناني، ومن الخطأ الجسيم التقليل من مخاوف الفرقاء، فإن في كل منها نقاطاً يجدر التوقف عندها. فمع اجماع اللبنانيين عموماً على أولوية تحقيق العدالة كهدف نهائي لا سبيل الى المساومة فيه، برزت مخاوف من اطالة زمن التحقيقات، مع ما يترتّب على ذلك من تبعات مالية وسياسية. ومن جهة أخرى، فالمحكمة التي شكلت محطة مفصلية في تاريخ لبنان أشرت بلا شك لزمن آخر ومشكل آخر من التعاطي مع الاغتيال السياسي. ولعلّ أبرز ما طبع هذه المرحلة هو التدويل، من دون ان تبلغ العدالة هدفها.

وها هي كلية الحقوق تعود اليكم اليوم بقضية اشكالية تستلزم حداً أقصى من المسؤولية الوطنية: أي اقرار العدالة دون تزييف مع تجنيب البلاد مفاعيل السياسة الخفية المتربصة بما تم انجازه، أي ابعاد لبنان عن النيران التي تحرق الاخضر من حولنا.